أثر المنطق الأرسطي على الإلهيات عند المسلمين
فى رأى الإمام ابن تيمية
(دراسة ونقد)

للدكتور
على إمـــــام عبـــــــيد
مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين
جامعة الأزهر فرع طنطا

الدار الإسلامية للطباعة والنشر
المنصورة – جمهورية مصر العربية
الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٧٣٥٢ / ٢٠٠٩م

ترقيم دولي (I . S . B . N)
978-977-324-161-6

طبع بالدار الإسلامية للطباعة و النشر
٣ شارع القريعي المتفرع من شارع الجلاء – المنصورة – جمهورية مصر العربية
ت ٠٥٠ / ٢٢٥٨٨٠٥

دكتور علي إمام عبيد

من مواليد محافظة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية سنة ١٩٧٥م.

تخرج بكلية أصول الدين-جامعة الأزهر سنة ١٩٩٦م.

حصل على درجة الماجستير في أصول الدين في العقيدة والفلسفة من جامعة الأزهر سنة ٢٠٠٠م.

حصل على درجة الدكتوراه في أصول الدين في العقيدة والفلسفة من جامعة الأزهر سنة ٢٠٠٥م.

عمل منذ تخرجه بوظيفة معيد ثم مدرس مساعد ثم مدرس: للعقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين-فرع جامعة الأزهر بمدينة طنطا.

له بجانب هذا الكتاب عدد من البحوث والدراسات:

١- فلسفة مسكويه الطبيعية والإلهية (دراسة ونقد).

٢- نظرية النبوة عند مسكويه (دراسة ونقد).

٣- حقيقة الفكر الشيعي وعوامل انتشاره (تحليل ونصوص).

٤- القياس الشرطي ومدى تحقق شروط القياس فيه (تحليل ونقد).

بين يدي هذا الكتاب

هذا الكتاب في الأصل عبارة عن رسالتي لنيل درجة الدكتوراه ، و هي بعنوان : (أثر المنطق اليوناني على بحوث علماء المسلمين في الإلهيات في رأي شيخ الإسلام ابن تيمية – دارسة ونقد) ، ونالت تقدير : مرتبة الشرف الأولى ، بجامعة الأزهر – كلية أصول الدين بالمنصورة ، سنة ٢٠٠٥م . وقد أبقيت على محتواها كما هو دون تعديل يذكر ، وآثرت تغيير العنوان ؛ إذ كان هو العنوان الذي رجوته لرسالة الدكتوراه من أول الأمر .

على إمام

المقدمة

وتحتوى على :

١- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

٢- مناهج البحث العلمى المستخدمة فى هذه الدراسة.

٣- خطة البحث فى هذه الدراسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

أما بعد

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تعددت المواقف بإزاء المنطق اليوناني فى تراثنا الفكري الإسلامي، ليس باعتبار اختلاف الموقف من الفلسفة الإلهية اليونانية قبولا أو رفضا فحسب، وإنما داخل الدوائر الفكرية الناقدة لهذه الفلسفة أيضا، بحيث يمكن تلمس اتجاهين بارزين بهذا الصدد :

الاتجاه الأول: يمثله الإمام الغزالي خير تمثيل، وهو يرى أن قواعد المنطق صحيحة فى ذاتها، بل يصل إلي درجة القول : بأنها " مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا " [1]

وأن الخطأ فى الفلسفة الإلهية، يعود إلي عدم الوفاء بهذه القواعد فيها، حيث يقول عن حال الفلاسفة فى فلسفتهم الإلهية مع علم المنطق: " لهم نوع من الظلم فى هذا العلم، وهو أنهم يجمعون للبرهان شروطا يعلم أنها تورث اليقين لا محالة، لكنهم عند الانتهاء إلي المقاصد الدينية ما أمكنهم الوفاء بتلك الشروط،

([1]) المستصفى من علم الأصول، الجزء الأول، ص١٠، طبعة دار العلوم الحديثة، بيروت.

بل تساهلوا غاية التساهل "[1]، ويقول أيضا عنهم فى ذلك: " وأما الإلهيات ففيها أكثر أغاليطهم، فما قدروا على الوفاء بالبراهين على ما شرطوه فـــى المنطـــق، ولذلك كثر الاختلاف بينهم فيها "[2]

الاتجاه الثانى: يمثله الإمام ابن تيمية فى أنضج صوره وأكملها خير تمثيل، وهو يرى أن كثيرا من قواعد المنطق هى غير صحيحة، وأن ذلـــك لابـــد وأن ينعكس بدوره على بقية العلوم حيث يقول: " فإن منطقهم لا يميز بين الدليل وغير الدليل: لا فى صورة الدليل، ولا فى مادته. ولا يحتاج أن يوزن به المعاني، بل ولا يصح وزن المعاني به على ما هو عليه، وإن كان فيه ما هو حق، فلابد فى كلام كل مصنف من حق، بل فيه أمور باطلة إذا وزنت بها العلوم أفسدتها "[3]، وهو موقف متسق مع نفسه؛ لأنه إذا كان هناك خلل فى المنهج أو الميزان، فلابد وأن يؤدى ذلك بالضرورة إلي خلل فى النتائج أو التطبيقات.

وإن هذا الموقف الذى قرره الإمام ابن تيمية من العلوم التى تعتمد علـــى قواعد المنطق كمنهج أو ميزان للبحث، يشمل فيما يشمل منها، البحوث المتعلقـــة بالإلهيات التى تعتمد على هذه القواعد، وهو الأمر الذى أوضحه فى مقدمة كتابه الرد على المنطقيين . واصفا موقفه النهائى من المنطق إذ يقول: " وتبين لي أن كثيرا مما ذكروه فى المنطق، هو من أصول فساد قولهم فى الإلهيات "[4] .

([1]) المنقذ من الضلال، ص١١٦، نشره الدكتور عبد الحليم محمود مع أبحاث له فى التصوف ودراسة عن الإمام الغزالي، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

([2]) السابق ، ص١١٧.

([3]) الرد علي المنطقيين، ص١٨٠، إدارة ترجمان السنة، لاهور– باكستان، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٦هـــ–١٩٧٦م.

([4]) السابق، ص٤. ومما ينبغى الإشارة إليه: أن هذا النص قد ورد فى النسخة المطبوعة علي

فالإمام ابن تيمية أدرك عمق التأثير الذى يحدثه تطبيق قواعد المنطق على مباحث الإلهيات، بجانب إدراكه للخلل الذى يعترى هذه القواعد فى ذاتها، ولذلك فقد جاء نقده للمنطق شاملاً لكلا هذين الجانبين دون اقتصار على أحدهما.

وقد حظى الجانب الذى يتعلق بنقد الإمام ابن تيمية للمنطق فى ذاته بعناية الباحثين، وقامت العديد من الدراسات باستيعابه واستقصائه: إما بتخصيص جانب مهم منها لهذا الغرض ، كما فعل الدكتور على سامي النشار فى كتابه مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، والذى كان فى الأصل رسالته للحصول على درجة الماجستير، وكما فعل أستاذي الدكتور محمد نصار فى رسالته لنيل درجة الدكتوراه المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام . وإما

هذا النحو : " وتبين لي أن كثيرا مما ذكروه (فى أصولهم فى الإلهيات) وفى المنطق، هو من أصول فساد قولهم فى الإلهيات" بزيادة جملة (فى أصولهم فى الإلهيات)، وقد ترجح لدى أنها خطأ من الناسخ فى النسخة الخطية التى اعتمدت عليها النسخة المطبوعة، خصوصاً وأنها نسخة وحيدة لا وجود لغيرها كما ذكر محققوها- انظر ص (ز) من مقدمة المحقق- لأن ذلك يؤدى إلي أن المعنى المقصود من العبارة: أن كثيرا من أصول الإلهيات نفسها إضافة إلي كثير من أصول المنطق، تؤدى إلي فساد الإلهيات المترتبة عليها، وذلك لا يتسق مع ما ذكره الإمام ابن تيمية عقب ذلك من أمثلة عليه، حيث قال: " مثل ما ذكروه من تركب الماهيات من الصفات التى سموها ذاتيات، وما ذكروه من حصر طرق العلم فيما ذكروه من الحدود والأقيسة البرهانيات ..... إلخ " – الرد علي المنطقيين، ص٤ – فكلها أمثلة منطقية تبين أن مقصود الإمام ابن تيمية: أن هذه الجوانب المنطقية هى التى أدت إلي فساد الإلهيات المترتبة عليها. ومن ناحية أخرى فإن الإمام جلال الدين السيوطي فى تلخيصه لهذا الكتاب، قد أورد هذا النص دون ذكر لهذا الجزء من العبارة. انظر هذا التلخيص الذى سماه الإمام السيوطي: جهد القريحة فى تجريد النصيحة، نشره د علي سامى النشار مع كتاب صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للإمام السيوطي أيضا، ص٢٠٢، سنة ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

بتخصيصه ببحث مستقل لهذا الغرض: كما فعل الدكتور محمد الزين فى كتابه منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري، وكذلك الدكتور محمود ماضي فى كتابه جذور علم الاستغراب وقفة مع الرد على المنطقيين لابن تيمية، وكذلك الدكتورة عفاف الغمري فى كتابها المنطق عند ابن تيمية .

أما الجانب الذى يتعلق بنقد الإمام ابن تيمية للمنطق، من حيث تأثيره وانعكاسه على البحوث المتعلقة بالإلهيات، فلم ينل عناية الباحثين، بحيث يتم تناوله فى دراسة منهجية تعالج أبعاده: بالتحليل، والتأصيل، والمقارنة، والنقد. لكن كانت هناك إشارات محدودة تنبئ عن أهميته، بدأها الدكتور على سامي النشار حيث قال : " فلما قامت دعوة بعض المسلمين إلي استخدام المنطق ومزجه بعلوم المسلمين، صرخ ابن تيمية صرخته وقد أدرك بعمق بالغ، أن أعظم معول ينقض فى أساس الحضارة الإسلامية، هو معول المنطق اليوناني، إنه سيقوضها باسم المنهج، وسينتج قضايا عامة فى كل النطاقات تمزق الأحكام العامة للمسلمين، فتتبع قواعد هذا المنطق وقام بتطبيقها، فلم ينتج له سوى آراء بعيدة كل البعد عن ما هو إسلامي، فأعلن أن منطق أرسطو إنما يستند على ميتافيزيقاه وإلهياته، وهذه الإلهيات مخالفة لإلهيات المسلمين، ومن هنا نشأت استحالة تطبيق مباحث المنطق الأرسطاليسي على مباحث المسلمين الإلهية " [1]

كما لفت أستاذي الدكتور محمد نصار أنظار الباحثين لأهمية هذا الموضوع وجدارته بالبحث والدراسة، حين ذكره كأول اقتراح أو توصية فى قائمة الاقتراحات التى ختم بها رسالته للدكتوراه، حيث قال تحت عنوان

([1]) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ٢٧٠-٢٧١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة ١٩٩٩م .

الاقتراحات : " ١-العناية بدراسة بعض النقاط التى أشرت إليها فى قسمي البحث مما لم أستطع دراستها، وذلك بتسجيلها لنيل درجة الدكتوراه، وأخص منها فى قسم المنطق: (أ) أثر المنطق الأرسطي على إلهيات المسلمين " [١]

كما قام أستاذي الدكتور محمد نصار بتوجيهى على نحو مباشر من خلال لقاءاتى المتعددة معه، لأن تكون هذه الدراسة من خلال وجهة نظر الإمام ابن تيمية بهذا الخصوص، وأن تكون دراسة نقدية، وهو ما صادف رغبة قوية فى نفسى لعدة أسباب:

السبب الأول : أن هناك حاجة ماسة فى حقل الدراسات المعاصرة التى تتناول موضوعات الفلسفة والتى تشمل المنطق أيضاً – باعتبار أنه مدخل لها أو جزء منها – إلي رصد وكشف العلاقات والروابط، بين الجوانب أو الموضوعات المختلفة لهذه الفلسفة، وعدم الاقتصار على دراسة كل جانب منها على حدة؛ لأن ذلك يؤدى إلي غياب القدرة على تقديم تصور كامل للنسق الفلسفي، أو طرح رؤية نقدية تتسم بالدقة والعمق والشمول بإزائه.

وقد أتاحت لي فيما سبق دراستى لنيل درجة الماجستير، الكشف عن الارتباط الوثيق بين الجانب الطبيعي والجانب الإلهي من الفلسفة، من خلال بحثى لموضوع: الجوانب الطبيعية والإلهية فى فلسفة مسكويه عرض ونقد [٢]،

---

(١) المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، ص٧٥٤، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

(٢) قلت فى مقدمة تلك الدراسة : " والارتباط بين الطبيعيات والإلهيات فى تاريخ الفلسفة حقيقة مؤكدة لا تقبل الشك، بحيث إن التصورات الأساسية فى الإلهيات تعتبر بمثابة نتائج مترتبة علي ما سبق تقريره فى الطبيعيات، ولعل أبلغ مثال علي ذلك ما صنعه أرسطو، حيث

وبالتالي فقد مثل بالنسبة لي هذا الموضوع، الذى يتيح لي الكشف عن الارتباط الوثيق بين الجانب المنطقي والجانب الإلهي من الفلسفة، استكمالا وترسيخا لهذا التوجه.

السبب الثانى : أن دراسة هذا الجانب من جوانب نقد الإمام ابن تيمية للمنطق الأرسطي أو اليوناني، والذى يتعلق ببيان أثره السلبي على البحوث المتعلقة بالإلهيات، سوف يتيح تقديم رؤية أوسع وأشمل، بالنسبة لفهم الموقف النقدى ككل للإمام ابن تيمية من هذا المنطق، وهى رؤية لا أدعي بها التقليل من شأن البحوث السابقة، التى اقتصرت على دراسة الجانب المتعلق بنقد المنطق فى ذاته، وإنما هى رؤية أدعي أنها جديدة ومختلفة: فى عرضها لقضايا المنطق، ونقد الإمام ابن تيمية لها. وهى رؤية يرجع الفضل فيها إلي طبيعة الموضوع نفسه، الذى تناول بعداً آخر فى نقد الإمام ابن تيمية للمنطق، إضافة إلي البعد الذى تناولته الدراسات السابقة.

السبب الثالث : أن هذه الدراسة التى تتناول جانباً نقديا من جوانب نقد الإمام ابن تيمية للمنطق، هى أيضا تنتهج المنهج النقدى، فهى دراسة عن النقد وهى

ختم كتابه الرئيسي فى الطبيعيات : " السماع الطبيعي" بالبحث فى المحرك الأول، ووضع له تصورا أسسه علي خلاصة ما انتهى إليه من بحث لقضية حركة الأجسام، التى تعتبر الموضوع الرئيسي للطبيعيات. وبالتالي فإن الخطأ فى الجانب الإلهي من الفلسفة لابد وأن يعود إلي خلل فى الجانب الطبيعي منها بدرجة أو بأخرى، وقد تبين لي فى أثناء هذه الدراسة، أثر التصورات المتعلقة : بالهيولي والصورة، والحركة. بصفة خاصة علي التصورات المتعلقة بالذات الإلهية " . الجوانب الطبيعية والإلهية فى فلسفة مسكويه عرض ونقد، ص٧ ، مخطوط بمكتبة كلية أصول الدين فرع جامعة الأزهر بمدينة طنطا – وبالمكتبة المركزية للجامعة بمدينة القاهرة، سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

دراسة نقدية فى نفس الوقت، وهى بذلك تتيح لي إمكانية الاستدراك على نقد الإمام ابن تيمية للمنطق، إذا ما كان هناك خطأ ما فيه.

وتتيح لي أيضا – وهذا هو الأهم– إمكانية استكمال ومتابعة هذا الجهد النقدي المتميز الذى قدمه الإمام ابن تيمية فى ميدان المنطق، لعلني أحقق بذلك بعضا مما تمناه الإمام شيخ الأزهر الأسبق مصطفى عبد الرازق، حين قال: " ولو أن الدراسات المنطقية سارت منذ عهد ابن تيمية، على منهاجه فى النقد، بدل الشرح والتفريع والتعمق، لبلغنا بهذه الدراسات من التجديد والرقي مبلغا عظيما، وعسى أن يتدارك شباب هذا الجيل ما فات أجيالا ماضية، فإن ميادين العلم والفلسفة تنتظر جهود الشباب " [1]

مناهج البحث العلمي المستخدمة فى هذه الدراسة.

أولا : المنهج التحليلي:

حيث قمت بتحليل الأفكار الرئيسة الواردة فى هذه الدراسة، إلي مكوناتها الأساسية، وعناصرها الأولى، حتى يمكن الكشف عن تفاصيل العلاقات والروابط الدقيقة فيما بينها، والتى من خلالها يمكن أن يتبين مدى تأثير المنطق

---

(1) فيلسوف العرب والمعلم الثاني، ص١٢٥، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، سنة ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م. ومما ينبغى الإشارة إليه بهذا الصدد أن عنوان هذا الكتاب قاصر عن الدلالة علي كل موضوعاته، حيث إنه يتناول بجانب الحديث عن : فيلسوف العرب (الكندي)، والمعلم الثانى (الفارابي). الحديث عن ثلاث شخصيات أخرى، هى : المتنبي، وابن الهيثم، وابن تيمية.

على البحوث المتعلقة بالإلهيات .

ثانيا: المنهج المقارن:

حيث قمت بعقد مقارنة ممتدة طوال هذا البحث من مرحلتين:

المرحلة الأولى: المقارنة بين المحاور الرئيسة للمنطق وجوانبها الفلسفية، من خلال نصوص أرسطو– مع الاستعانة فى أحيان كثيرة بشـــروح الفلاســـفة الإسلاميين عليها–وبين نقد الإمام ابن تيمية لهذه المحاور وما يطرحه من بدائل، وذلك من خلال نصوصه.

المرحلة الثانية: المقارنة بين نتائج بحوث فى الإلهيات، اســـتندت علـــى قواعد المنطق أو شىء منها، وبين النتائج: التى تترتب على القواعد البديلة التى قدمها الإمام ابن تيمية، أو تستند على رفضه لما تدعيه بعض قواعد المنطق.

وبجانب ذلك قمت أيضا بعقد مقارنة محددة، فى القضية التى تتعلق بطبيعـــة قسمة التصور والتصديق عند الإمام ابن تيمية، بين وجهة نظره بهـــذا الخصـــوص، وبين وجهة النظر الحديثة السائدة لدى الكثيرين من المناطقة المحدثين، وهى قضـــية مهمة أشارت إليها إحدى الدراسات السابقة.

ثالثا : المنهج التأصيلي:

حيث قمت بتتبع النقد الذى طرحه الإمام ابن تيمية فيما يتعلق بموضـــوع

هذه الدراسة، للكشف عن جوانب أصالته أو ابتكاره فيه، وجوانب استفادته من غيره أو سبق غيره له فى هذا الشأن، ثم تحديد المصدر الذى استفاد منه أو سبقه فى كل قضية على حدة بحسب الإمكان، وحدود هذه الاستفادة أو السبق، ومدى ما أضافه من جديد، والتحقق من كل ذلك على نحو مفصل قائم على أدلة أو شواهد محددة، وبعيدا عن التعميمات التى لا تستند إلي أدلة ملموسة، وهو أمر ساعدنى عليه، أن الإمام ابن تيمية نفسه، كان فى حالة استفادته من غيره أو سبق غيره له، يذكر ذلك ويبينه فى أغلب الأحيان: إما بالتفصيل، وإما بالإجمال.

رابعا : المنهج النقدى:

حيث قمت فى هذه الدراسة بتقييم وجهات النظر المختلفة الواردة فيها، من حيث الحكم عليها بالصحة أو الخطأ، اعتمادا على عدة أدوات أو معايير أساسية:

١- مدى مطابقة الأحكام والتصورات المتعلقة بكل وجهة نظر، لحقيقتها الموضوعية التى هى عليها فى نفس الأمر.

٢- مدى استلزام الأدلة أو المقدمات المتعلقة بكل وجهة نظر، للمدلولات أو النتائج التى تدعي ترتبها عليها.

٣- مدى الاتساق الداخلي والخلو عن التناقض، بين مكونات أو عناصر البناء الفكرى الذى تطرحه كل وجهة نظر.

خطة البحث فى هذه الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلي مقدمة، وبابين، وخاتمة.

أما المقدمة فقد تناولت فيها الحديث عن : أهميـــة الموضـــوع، ومنـــاهج البحث العلمي المستخدمة فى دراسته، وخطة هذا البحث.

وأما الباب الأول فقد خصصته للحديث عن المحاور الرئيسة للمنطق وجوانبها الفلسفية، وقسمته إلي ثلاثة فصول:

خصصت الأول منها للحديث عن قسمة العلم إلـــي تصـــور وتصـــديق، وقسمته إلي ثلاثة مباحث : تناولت فى الأول منها نشأة تقسيم المـــواد المنطقيـــة إلي تصور وتصديق، وفى الثانى طبيعة قسمة التصور والتصديق عند أرســـطو من حيث كونها نسبية اعتبارية أم حقيقية مطلقة، وفى الثالث طبيعة هذه القســـمة عند الإمام ابن تيمية من نفس هذه الجهة.

وخصصت الفصل الثاني للحديث عن نظرية الحد بين المعرفة والوجـــود، وقسمته إلي مبحثين: تناولت فى الأول منهما الحديث عـــن الجانـــب المعرفـــي لنظرية الحد، وتناولت فى الثانى منهما الحديث عن الجانب الوجودي لها.

وخصصت الفصل الثالث للحديث عن القياس الأرسطي ومدى صـــلاحيته فى المطالب الإلهية، وقسمته إلي ثلاثة مباحث: تناولت فى الأول منهـــا قيـــاس الشمول، وفى الثاني قياس التمثيل، وأما الثالث فقد تناولت فيـــه الحـــديث عـــن البدائل التى رأى الإمام ابن تيمية، أنها تعالج القصـــور النـــاتج عـــن اســـتخدام القياسين السابقين فى المطالب الإلهية، والتى تتمثل فى : الآيات، وقياس الأولى.

وأما الباب الثاني فقد خصصته للحديث عن المطالـــب الإلهيـــة وصـــلتها

بالمنطق، وقسمته إلي فصلين:

خصصت الأول منهما للحديث عن الجانب الصوري للاستدلال على الألوهية وأثره فى تصورها، وقسمته إلي مبحثين : تناولت فى الأول منهما الحديث عن الجانب الصوري للاستدلال على الألوهية بكل من قياس الشمول وقياس التمثيل وأثره فى تصورها، وتناولت فى الثانى الحديث عن الجانب الصوري للاستدلال بالآيات وقياس الأولى على الألوهية وأثره فى تصورها.

وخصصت الفصل الثاني : للحديث عن التصور الفلسفي لوحدانية الذات الإلهية وعلاقته بنظرية الحد، وتناولت فيه الحديث عن العلاقة بين الذات الإلهية وصفاتها فى التصور الفلسفي للوحدانية، ثم الحديث عن العلاقة بين الذات الإلهية وغيرها من الذوات الأخرى فى هذا التصور، ثم الحديث عن نقد الإمام ابن تيمية لذلك، ثم قمت بعمل تقييم لهذا النقد.

وأما الخاتمة فقد خصصتها للحديث عن أهم نتائج هذا البحث .

وإنى أسأل الله–سبحانه وتعالى– أن يهديني إلي سبيل الرشاد، وأن يغفر لي الزلل والخطأ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم لا أبتغى به أحداً سواه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباب الأول

المحاور الرئيسة للمنطق وجوانبها الفلسفية

ويحتوى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: قسمة العلم إلي تصور وتصديق.
الفصل الثانى: نظرية الحد بين المعرفة والوجود.
الفصل الثالث: القياس الأرسطي ومدى صلاحيته فى المطالب الإلهية.

الفصل الأول
قسمة العلم إلي تصور وتصديق

ويحتوى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة تقسيم المواد المنطقيـــة إلـــي تصـــور وتصديق.
المبحث الثانى: طبيعة قسمة التصور والتصديق عند أرسطو.
المبحث الثالث: طبيعة قسمة التصور والتصديق عند الإمـــام ابن تيمية.

المبحث الأول

نشأة تقسيم المواد المنطقية إلي تصور وتصديق.

يقول الدكتور على سامى النشار بهذا الخصوص فى تعليقه على كتابات الشراح الإسلاميين للمنطق الأرسطي: " فإن هذه الكتب تبدأ بالتقسيم المشهور للعلم إلي: تصور، وتصديق. والطريق التى تتوصل به إلي التصور هو الحد، وإلي التصديق هو القياس، والمنطق هو هذان المبحثان، وقد نقل اللاتين هذا التقسيم عن العرب " [١]، ورغم صحة الحكم بأسبقية المناطقة الإسلاميين بصدد هذه القضية من جهة ما يتعلق بإبراز هذا التقسيم، والبدء به، وترتيب المواد المنطقية وفقا له على نحو يختلف عن الترتيب الأرسطي لها. إلا أنه أغفل تحديد المصدر الإسلامى الذى كان له السبق بهذا الخصوص.

بل إن الدكتور النشار إذ ينقل عن توما الأكوينى[٢] قوله: "إن العملية العقلية الأولى عند العرب هى التصور، بينما العملية الثانية هى التصديق، ويعرف هذا تماما من كلمات الشارح على الكتاب الثالث للنفس، وهذا الشارح هو ابن رشد "، ثم ينقل أيضا عن ألبرت الأكبر[٣] قوله: "أى أن ابن رشد فى

---

(١) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، ص ٤١-٤٢.

(٢) توما الأكوينى (١٢٢٥-١٢٧٤م): من جنوب إيطاليا، فى سن التاسعة انخرط بمدينة نابولي فى سلك رهبته الدومنيكيين، ثم غادرها بعد عام إلي باريس حيث تتلمذ لألبرت الأكبر ثلاث سنوات، وقد حصل بعد ذلك علي درجة الأستاذية فى اللاهوات بجامعتها، واهتم اهتماما كبيرا بفلسفة أرسطو ودون شروحا شهيرة عليها، محاولا التوفيق بينها وبين الدين المسيحي، كان لها أكبر الأثر فى العصر الوسيط. راجع: تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط، ص ١٤٤-١٤٧، يوسف كرم، دار المعارف، القاهرة.

(٣) ألبرت الأكبر (١٢٠٦-١٢٨٠م): ولد فى بافاريا ــ أحد أقاليم ألمانيا حالياً ــ ثم قصد

شرحه على كتاب النفس يبحث فى العملية العقلية التى هى التصديق، والعملية العقلية التى هى التصور". [1]

فإن هذه النقول لا تبرهن على النتيجة التى سبق وأن قررها؛ فإن شرح ابن رشد لكتاب النفس – وإن تعرض على نحو ما لهذه القضية – فإنه لا يدل أبدا على أن الكتابات المنطقية عند الإسلاميين تبتدئ بهذا التقسيم وتتخذه أساساً لتناول الموضوعات المنطقية، خصوصاً وأن كتابات أو شروح ابن رشد المنطقية لا تنحو هذا المنحى على الإطلاق، وإنما تحذو فى منهجها وترتيبها حذو الأصول الأرسطية.

وما ذكره توما الأكوينى، من أن العملية العقلية الأولى عند العرب هى التصور، بينما العملية الثانية هى التصديق، صحيح تماماً بالنسبة للمناطقة الإسلاميين، لكن ذلك يعرف من خلال مؤلفاتهم المنطقية على نحو أوضح وأقوى فى دلالته من كلمات الشارح (ابن رشد) على الكتاب الثالث للنفس.

إن نقطة البدء لهذا المنهج المتميز لتناول المنطق وترتيبه عند الشراح الإسلاميين، يمكن القول بأنها تعود لابن سينا؛ إذ إن كتابات الفارابي المنطقية تمضى وفق التقسيم المشهور لمواد الأورجانون الأرسطي، وعلى النحو الذى استعرضه الفارابي نفسه فى كتابه إحصاء العلوم إذ يقول: " فتصير أجزاء

إيطاليا فى سن السادسة عشر، والتحق بجامعاتها، وانخرط فى سلك رهبنة الدومنيكيين، ثم التحق بجامعة باريس وحصل علي الأستاذية فى اللاهوت، ويعتبر أول من عرف لفلسفة أرسطو مزاياها وأذاعها فى أوساط الأوربيين، ومهد الطريق بذلك لتلميذه: توما الأكوينى. راجع: تاريخ الفلسفة الأوروبية فى العصر الوسيط، ص ١٣٧-١٣٩.

([1]) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، ص ٤٢.